



المحقق في الشكاوى

(المدافع العام عن الحقوق)

من هو المحقق في الشكاوى؟

هو جهاز دستوري مستقل منبثق عن الجمهورية السلوفاكية والذي ينص الدستور السلوفاكي وتعليمات القانون رقم 564/2001 المتعلق بهذا الجهاز حصرا على صلاحياته وتوصيفه القانوني.

مجال عمل المحقق في الشكاوى:

يعرف دستور الجمهورية السلوفاكية جهاز محقق الشكاوى كالآتي: "هو جهاز مستقل منبثق عن الجمهورية السلوفاكية والذي يتولى في حدود الصلاحيات المعتمدة قانونا حماية الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص والهيئات الاعتبارية لدى التعاطي مع المؤسسات العامة والدوائر الحكومية الأخرى عندما تتصادم قرارات هذه المؤسسات مع النظام القانوني المعتمد.

ومن صلاحيات محقق الشكاوى في الحالات التي ينص عليها القانون حصرا أن يعمل بشكل فعال على تحديد مسؤولية الأفراد العاملين في المؤسسات والدوائر الحكومية في حال تعرض الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والهيئات إلى الانتهاك. ومن اللازم على كل المؤسسات والدوائر الحكومية أن تمد يد العون لمحقق الشكاوى في عمله الموكل إليه.

ينص القانون الخاص بشكل جلي على المجالات المتاحة والصلاحيات الممنوحة لمحقق الشكاوى أثناء مباشرته لوظيفته المنوطة به كجهاز مستقل يسعى لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والمؤسسات. كما ينص القانون على الآلية التي يتم بها انتخاب وعزل محقق الشكاوى بقية التفاصيل الأخرى المتعلقة بطبيعة عمله والوسائل المتاحة لحماية حقوق وحريات الأفراد والهيئات الاعتبارية.

من حق كل من لديه انبطاع بأن حرية وحقوقه الأساسية قد تعرضت للانتهاك جراء عمل المؤسسات والدوائر الحكومية أو بسبب طبيعة القرارات التي تصدرها والتي تخالف من وجهة نظره النظام العام والمبادئ الديمقراطية لدولة القانون أن يلجأ إلى محقق الشكاوى.

يتناول مجال عمل المحقق في الشكاوى الدوائر الحكومية العامة ولا سيما ما يلي:

أجهزة الإدارة الحكومية (على سبيل المثال):

- الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية،
- أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، المجالس الإقليمية والمناطقية، مكاتب الإشهار العقاري والقضاء وذلك في الحالات المتعلقة بالنواحي الإجرائية والإدارية والفنية.

أجهزة الإدارة المحلية (على سبيل المثال):

- المجلس البلدي، المدني، المختار أو رئيس البلدية،
- الممثلة الإقليمية أو الدائرة الإقليمية الأعلى ورئيس الدائرة الإقليمية الأعلى.

الأفراد والهيئات الاعتبارية التابعة للإدارة العامة والتي يخولها القانون الخاص البت واتخاذ القرارات في المسائل المتعلقة بحقوق وواجبات الأفراد والهيئات (على سبيل المثال):

- شركة التأمين الإجتماعي، شركة التأمين الصحي العامة، شركة التأمين الصحي المشتركة.

المؤسسات الحكومية والهيئات التي لا علاقة لعمل محقق الشكاوى بها:

مجلس النواب في الجمهورية السلوفاكية، رئيس الجمهورية السلوفاكية، حكومة الجمهورية السلوفاكية، جهاز الرقابة الأعلى في الجمهورية السلوفاكية، المحكمة الدستورية في الجمهورية السلوفاكية، الأجهزة الأمنية والمخابرات، صلاحيات اتخاذ القرارات الممنوحة لمحقيقي جهاز الشرطة، مكتب المدعي العام، القضايا الحساسة التي ما زالت قيد المتابعة، القضاء باستثناء الحالات الخاصة باحتمال وقوع أخطاء إجرائية أو إدارية أو فنية.

صلاحيات المحقق في الشكاوى:

الدخول إلى مباني الإدارة العامة (ليس من حق أجهزة الإدارة العامة منع المحقق في الشكاوى من التجول في مبانيها)،

مطالبة أجهزة الإدارة العامة بتقديم جميع الوثائق والإيضاحات المتعلقة بطلب التظلم المقدم: (بناء على طلب المحقق في الشكاوى يتحتم على الأجهزة المعنية تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة والردود الخطية المكتوبة الخاصة بحيثيات القضية والمسائل القانونية ذات الصلة.. كما يجب على هذه الأجهزة تمكين المحقق في الشكاوى من الإصطلاح على الملف أو إعارته له عند الحاجة باستثناء المعلومات والإيضاحات التي يجب عدم الإفشاء بها بناء على تعليمات حكومية.. في مثل هذه الحالة فإن موظفي الأجهزة المعنية مخولون بعد تقديم مثل المعلومات والإيضاحات)،

توجيه الاستفسارات والأسئلة إلى موظفي جهاز الإدارة العامة (من صلاحيات محقق الشكاوى طرح الأسئلة على موظفي الإدارة العامة وذلك بشكل شخصي مباشر أو عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني)،

التحدث إلى الأشخاص الموقوفين على ذمة التحقيق أو في الموجودين في الأماكن التي يمضون فيها عقوبة السجن بما في ذلك السجن العسكري أو المصحات والمعاهد الخاصة بإعادة التأهيل والتربية بالإضافة إلى سجون الشرطة المدنية. (لا تخضع الشكاوى الخطية للشخص الفاقد لحرية بسبب السجن أو صاحب الحرية المقيدة للرقابة الإدارية)،

حضور جلسات المرافعات الشفهية وتوجيه أسئلة إلى الأطراف المعنية والأشخاص الحاضرين لجلسات المرافعة (لا يعتبر المحقق في الشكاوى طرفاً في القضية المعروضة وبناء على ذلك فإن لا يتمتع بجملة من الحقوق، فليس من صلاحياته على سبيل المثال تقديم طعونات أو تسليم قرارات وما شابه ذلك).

يجب على الجهات المعنية في الإدارة العامة تقديم المعلومات والإيضاحات المطلوبة وتمكين محقق الشكاوى من الإطلاع على الملف أو إعارته له بناء على طلب يتقدم به. كما يحتم القانون على أجهزة الإدارة العامة الالتزام بمدّة أقصاها عشرون يوماً لإنجاز ما يلزم. إذا لم تنصاع الجهات الرسمية المعنية لطلب المحقق في الشكاوى فينبغي عليه إخطار الجهة العليا التي يتبع لها. في حالة عدم وجود جهة عليا، فإنه يقوم بإعلام حكومة الجمهورية السلوفاكية بالأمر. و يحدد القانون مهلة عشرين يوماً منذ تاريخ استلام الإخطار للرد على محقق الشكاوى من قبل حكومة الجمهورية السلوفاكية وتوضيح الخطوات التي تم اتخاذها بهذا الصدد.

إذا اعتبر محقق الشكاوى أن الإجراءات التي تمت غير كافية، فإنه يُخطر مجلس النواب أو الجهاز المخول من طرف المجلس النيابي بالأمر.

يمكن لمحقق الشكاوى وبناء على تعليمات المادة 125 -الفقرة الأولى من الدستور السلوفاكي أن يتقدم باقتراح إلى المحكمة الدستورية في الجمهورية السلوفاكية لتعديل اللوائح القانونية إذا كان استمرار العمل بها يؤدي إلى تعريض الحقوق الأساسية والحريات ومبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والتي صادقت عليها الجمهورية السلوفاكية للخطر.

لا يمكن للمحقق في الشكاوى أن يتدخل في عمل القضاء أو يؤثر على الأحكام الصادرة عنه، كما أنه ليس طرفاً في القضية المعروضة أمام الأجهزة القضائية وليس من حقه تقديم الاستدراكات أو استلام القرارات الصادرة.

المحقق في الشكاوى غير مخول لفض النزاعات بين الأفراد

المحقق في الشكاوى غير مخول بالتدخل في عمل القضاء والتأثير على القرارات التي يصدرها

الخطوات المعتمدة لتقديم طلب تظلم:

من حق كل أحد اللجوء إلى المحقق في الشكاوى كما يلي:

- طلب خطي (بواسطة البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني وذلك بتعبئة النموذج الإلكتروني)

العنوان: مكتب المحقق في الشكاوى

شارع نيفدزوفا رقم 5

صندوق بريد 1

براتيسلافا 24/الرمز البريدي 82004

رقم الفاكس: +421/2/48287203

البريد الإلكتروني: sekretariat@vop.gov.sk

office@vop.gov.sk

- شخصياً عن طريق محضر مسجل في:

- مقر مكتب المحقق في الشكاوى الكائن في شارع نيفدزوفا رقم 5 في العاصمة براتيسلافا/

منطقة الروجينوف وذلك في أوقات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر دون الحاجة إلى الاتصال مسبقاً.

- أثناء أيام العمل الرسمي في المناطق والمدن الأخرى من الجمهورية السلوفاكية. وفي مثل

هذه الحالة فإن على يجب الاتصال مسبقاً على أرقام الهواتف المخصصة لهذا الغرض بغية

تحديد موعد للقاء.

الحثيات التي يجب أن يتضمنها طلب التظلم:

ينبغي أن يحتوي الطلب على المعلومات التالية:

موضوع الشكوى،

الجهة المعنية بالشكوى من مؤسسات الإدارة العامة للدولة،

الهدف الذي يريد مقدم الشكوى الوصول إليه.

ينصح مقدم الشكوى بتقديم صورة عن جميع الوثائق والمستندات التي في حوزته والتي تؤيد وجهة نظره في القضية المعنية وذلك بغية النظر بالمسألة في أسرع وقت ممكن. إذا كان الشخص الذي يتقدم بالشكوى غير معني بها بشكل مباشر فعليه أن يبرز موافقة خطية مكتوبة أو توكيل خطي من صاحب العلاقة بالشكوى يخوله فيه بفعل ما يلزم.

إذا كان طلب التظلم لا يحتوي على اسم وكنية وعنوان الجهة المعنية بالطلب سواء أكانت شخصية حقيقية أو اعتبارية فإن محقق الشكاوى غير ملزم بالنظر في الشكوى. غير أنه من حق مقدم الطلب من محقق الشكاوى عدم الإفصاح عن هويته وفي مثل هذه الحالة فإن التعامل مع القضية يتم بواسطة صورة عن طلب التظلم لا تحتوي على البيانات الشخصية. أما إذا كانت طبيعة الشكوى المرفوعة تعيق النظر فيها والسعي إلى التحقق من صحة ما ورد فيها دون الإفصاح عن بعض البيانات الشخصية فإنه يجب إعلام صاحب الشكوى بذلك في أسرع وقت. كما يجب أن تلفت عنايته إلى أن النظر الشكوى سيستأنف فقط بعد الحصول على إذن خطي يجيز استخدام بعض البيانات الشخصية التي لا غنى عنها وذلك خلال المدة التي ينص عليها القانون.

الحقوق والحريات الأساسية التي تنص عليها الفصل الثاني من دستور الجمهورية السلوفاكية

تضمن الجمهورية السلوفاكية على أراضيها الحقوق والحريات الأساسية للجميع وذلك بغض النظر عن الجنس والعرق ولون البشرة واللغة والمعتقد الديني والانتماء الفكري أو السياسي والخلفية الاجتماعية والانتماء الإثني أو القومي والمكانة الاجتماعية أو القبلية أو الوضع المالي.

لا يجوز أن يغدو أحد ما عرضة للإساءة أو التفضيل أو التهميش بناء على الأسباب المذكورة آنفاً. ويتمتع الأجانب في الجمهورية السلوفاكية بكافة الحقوق والحريات الأساسية بناء التي يكفلها الدستور السلوفاكي باستثناء الحالات التي ينص الدستور فيها على تمتع رعايا الجمهورية السلوفاكية بجملة من الحقوق حصراً.

جملة من الحقوق والحريات الأساسية التي ينص عليها دستور الجمهورية السلوفاكية:

1. الحريات وحقوق الإنسان الأساسية (المادة 14-25)

ينص الدستور على "أهلية كل فرد لمباشرة الحقوق الأساسية كحق الحياة وعدم المساس بالفرد وخصوصياته. حظر التعذيب القاسي واللاإنساني أو المعاملة العقوبة المهينة. حظر الأعمال أو الخدمات القسرية والحق في الحفاظ على الكرامة والشرف الشخصي والسمعة الطيبة. حق الحماية من التعدي الظالم على الحياة الخصوصية والعائلية. الحق في الحماية أمام تجميع أو نشر أو استغلال البيانات الشخصية للفرد. الحق في الملكية الخاصة وحماية المسكن وسرية المراسلات وانتقال المعلومات والوثائق الخطية الأخرى. الحق في حماية البيانات الشخصية للفرد. حرية الحركة والإقامة. حظر نفي أي أحد من رعايا الدولة. حرية التفكير والضمير والاعتقاد الديني. الحق في تغيير الإنتماء الديني والإفصاح عن الرأي والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية وتدريب الدين وتنظيم الهيئات الدينية. بالنسبة للخدمة العسكرية وواجب الدفاع عن الوطن فمن غير الممكن إجبار أحد على الشروع في الخدمة العسكرية إذا كان ذلك يتعارض مع ضميره أو معتقده الديني.

2. الحقوق السياسية (المادة 26-32)

حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، الحق في الإفصاح عن الآراء، الحق في إصدار المطبوعات، حظر الرقابة، واجب أجهزة السلطة العامة في الإخبار عن عملها، حق تقديم العرائض – الحق في مراجعة الأجهزة الحكومية ودوائر الإدارة المحلية وتقديم الطلبات والإقتراحات والشكاوى، حظر التحريض على انتهاء الحقوق والحريات الأساسية، حظر التأثير على استقلالية القضاء من خلال تقديم العرائض، الحق في التجمع السلمي... لا يجوز اشتراط الموافقة من قبل جهاز الإدارة المحلية للتجمع، الحق في الانتماء والانضمام الحر إلى الأندية والتجمعات والاتحادات، تأسيس الأحزاب والحركات السياسية، الحق بالمساهمة في تسيير الشؤون العامة بشكل مباشر أو عن طريق النواب (حق الإقتراع) ، حق المواطنين في مقاومة كل من يرمي إلى إلغاء النظام الديمقراطي الذي يكفل الحقوق الإنسانية الأساسية والحريات المنصوص عليها في مواد دستور الجمهورية السلوفاكية وذلك بشرط أن يكون عمل الأجهزة الدستورية والوسائل القانونية معطل وغير نافذ.

3. حقوق الأقليات القومية والجماعات العرقية (المادة 33-34):

المواطنون الذي يشكلون أقليات قومية أو جماعات عرقية في الجمهورية السلوفاكية يتمتعون بالحقوق التالية:

- الحق في التقدم على جميع المستويات ولا سيما النهوض بخصوصيتهم الثقافية، نشر وتلقي المعلومات بلغتهم الأم، الانتماء إلى النوادي والجمعيات القومية، تأسيس وإدارة المعاهد التعليمية والثقافية؛
- الحق في تلقي التعليم باللغة الأم؛
- الحق في استعمال لغتهم أمام المؤسسات الرسمية؛
- المشاركة في حل القضايا المتعلقة بالأقليات القومية والجماعات العرقية.

يحظر أن يكون الانتماء إلى أية أقلية قومية أو جماعة عرقية سببا في لحوق الضرر أو الأذى بأي أحد! وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التمتع بالحقوق المشار إليها أنفا لا يجوز أن تؤدي إلى تعريض وحدة أراضي الجمهورية السلوفاكية للخطر أو التمييز ضد المواطنين الآخرين.

4. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 35-43):

الحرية التامة في اختيار المهنة الإعداد لها، الاتجار وممارسة أية مهنة كسبية أخرى، حق المواطنين في الحصول على عمل. توفير كفاية مادية مناسبة لأولئك المواطنين اللذين لا يستطيعون ممارسة الأعمال لأسباب خارجة عن إرادتهم، الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، كالحصول على أجر مناسب لقاء العمل المنجز والحماية القانونية من التسريح اللامشروط من العمل والتمييز. الحق في أخذ أقساط من الراحة خلال فترة العمل والحصول على إجازة والتفاوض الجماعي وتوفير الحماية الأمنية والصحية أثناء مباشرة العمل. الحق في تأسيس النقابات العمالية والانضواء تحت مظلتها لحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية. الحق في تنفيذ الإضرابات والحق في الحصول على حماية أكبر وظروف عمل خاصة مواتية (النساء، الأحداث، ذوي الاحتياجات الخاصة-المعاقين).. الحق في الحصول على كفاية مادية مناسبة في فترة الشيخوخة أو في حالة عدم القدرة على مزاوله العمل بالإضافة إلى فقدان المعيل. الحق في الحصول على مساعدة في فترات الأزمات المادية. الحق في حماية الصحة والحصول على الرعاية الصحية المجانية وفقا للتأمين الصحي والحق في الحصول على الأجهزة الصحية المساعدة وفق ما تنص على شروط القوانين المرعية بهذا الصدد. الحق في حماية بيت الزوجية والتمتع بحق الأبوية وحماية العائلة والعناية الخاصة بالنساء الحوامل والحق في التربية الأسرية والرعاية الأبوية والحق في الحصول على التعليم وحرية البحث العلمي والفنون.

5. الحق في حماية الوسط البيئي والتراث الثقافي (المادة 44-45):

الحق بالعيش في وسط بيئي ملائم، الحق في الحصول على معلومات مبكرة وكاملة عن حالة الوسط البيئي وأسباب وعواقب هذه الحالة.

6. الحق في الحصول على الحماية القضائية والقانونية (المادة 46-50):

تشمل الحقوق القضائية والقانونية على سبيل المثال ما يلي: الحق في الحصول على الحقوق عن طريق القضاء المستقل والمحاييد حسب الأصول المرعية قانونا، الحق في اللجوء إلى القضاء للنظر في القرارات الصادرة عن جهاز الإدارة العامة والحق في الحصول على تعويض للخسارة الناجمة عن

صدور قرار غير قانوني من طرف القضاء أو أحد أجهزة الدولة أو الإدارة العامة أو الناجمة عن خطأ في سير عمل الإدارة. الحق في عدم الإدلاء بالأقوال إذا كان ذلك قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالفرد أو بأحد أقربائه، الحق في الحصول على مساعدة قانونية أثناء الترافع أمام القضاء والمؤسسات الحكومية الأخرى أو أجهزة الإدارة العامة وذلك منذ بداية النظر في القضية حسب الأصول المرعية قانوناً. الحق في طلب مترجم والمثول أمام قاضي قانوني والحق في النظر العلني في القضية دون مماثلة غير مجدية. الحق في إبداء الرأي حول الأدلة المتوفرة، الحق في أن اعتبار الشخص الذي ينظر في قضيته بريئاً حتى تثبت إدانته بحكم صادر ونافذ قانوناً من المحكمة المختصة. حق المتهم في الحصول على الوقت والفرصة المناسبة من أجل الاستعداد للدفاع وحقه أيضاً في تولي الدفاع بنفسه أو عن طريق محامي (الحق في الدفاع) الحق في امتناع المتهم عن الإدلاء بأقواله.

7. الحق في الحصول على اللجوء:

للأجانب الذي يتعرضون للملاحقة بسبب ممارستهم لحقوقهم وحررياتهم السياسية. يجوز انتزاع اللجوء من كل شخص تصرف بشكل مخالف لحقوق الإنسان والحرريات الأساسية.

الأسئلة والأجوبة الأكثر شيوعاً:

1. ما معنى أن المحقق في الشكاوى يحمي "الحقوق والحرريات الأساسية" فقط وأين ينص عليها؟

الحقوق والحرريات الأساسية تشكل جملة من الحريات الشخصية المهمة والتي هي في طبيعتها حقوق أصلية دائمة غير قابلة للإلغاء أو الغصب. إذ ليس في مقدور أحد سلب هذه الحقوق (عن طريق قانون) كما أنه ليس في مقدور أحد التخلي عنها بنفسه (عن طريق التنازل عنها مثلاً). هذه الحقوق التي يتمتع بها الفرد ليست نابعة من النص عليها في النظام القانوني بل تحصل للفرد بمجرد كونه ذا كينونة آدمية. حقوق الإنسان الأساسية والحرريات ينص عليها الفصل الثاني من الدستور السلوفاكي والمعاهدات والمواثيق الدولية (على سبيل المثال اتفاقية حقوق الطفل، البيان العام لحقوق الإنسان وماشابه).

2. من هي "أجهزة الإدارة العامة"؟

تعرف أجهزة الإدارة العامة كما يلي:

- أجهزة الإدارة الحكومية (على سبيل المثال الوزارات والأجهزة المركزية للإدارة الحكومية، المجالس الإقليمية والإقليمية...)
- أجهزة الإدارة المحلية (مختار الحي، رئيس البلدية، المحافظ، مندوبية المنطقة...)
- الأفراد والهيئات الاعتبارية اللذين لديهم بناء على تعليمات القانون الخاص الصلاحية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحقوق والواجبات في مجال الإدارة العامة أو لديهم الصلاحية في التدخل في القرارات المتعلقة بحقوق وواجبات الأشخاص والمؤسسات الاعتبارية في مجال الإدارة العامة (التأمين الإجتماعي، التأمين الصحي)

3. ما هي المضامين الحثيثة التي يجب أن تتوفر في طلب التظلم المقدم للمحقق في الشكاوى؟

يجب أن يحتوي الطلب المقدم على موضوع الشكاوى والجهة المقصودة بها والنتيجة التي يروم مقدم الطلب الوصول إليها. ينصح مقدم الشكاوى بتقديم صورة عن جميع الوثائق والمستندات التي في حوزته والتي تؤيد وجهة نظره في القضية المعنية من أجل النظر في المسألة في أسرع وقت ممكن. إذا كان

الشخص الذي يتقدم بالشكوى غير معني بشكل مباشر بالطلب المقدم فعليه أن يبرز موافقة خطية مكتوبة أو توكيل خطي من الجهة المعنية بالشكوى تخوله فيه بما يلزم علمه.

4. هل يجب أن يحتوي الطلب على اسم صاحب العلاقة وكنيته؟

من أجل سير الأمور حسب الأصول فإنه يحبذ لمقدم الشكوى أن يذكر البيانات الشخصية الخاصة به. الطلب الذي لا يتوفر على الاسم والكنية والعنوان (الاسم والمقر بالنسبة للهيئات) يعتبر طلب مجهول. لا يتحتم على محقق الشكاوى النظر في الطلب خفي الاسم. إذا كان مقدم الشكوى يخشى الإفشاء على هويته فمن حقه أن يطلب من محقق الشكاوى التكنم عليها وفي مثل هذه الحالة فإن النظر في الشكوى يتم على أساس صورة عن الطلب لا تحتوي على البيانات الشخصية. إذا كانت طبيعة الشكوى المرفوعة تمنع من النظر فيها، والسعي إلى التحقق من صحتها يتعذر من دون الإفصاح عن بعض البيانات الشخصية فإنه يجب إعلام صاحب الشكوى بذلك دون تأخر. كما يجب أن تلفت عنايته إلى أن متابعة الشكوى ستستأنف فقط بعد الحصول على إذن خطي منه شخصياً لاستخدام بعض البيانات الشخصية التي لا غنى عنها.

5. هل ينظر المحقق في الشكاوى في الطلب الذي لا يحتوي على جميع الشروط المنصوص عليها؟

إذا كان الطلب المقدم لا يحتوي على البيانات الضرورية أو تعذر الوقوف على فحواه من خلال البيانات المقدمة فإن المحقق في الشكاوى يطلب بلا تأخير من صاحب العلاقة أن يتم النقص في البيانات المطلوبة. في حالة عدم تقديم البيانات الإضافية المطلوبة في المدة المحددة والتي يجب أن لا تقل عن سبعة أيام فإن محقق الشكاوى يرجأ النظر في الطلب المقدم ويتم إخطار صاحب العلاقة بحديثيات المسألة بشكل خطي.

6. هل من الممكن تقديم طلب التظلم بواسطة البريد الإلكتروني؟

من الممكن تقديم الطلب إلى المحقق في الشكاوى خطياً أو شفاهياً أو عن طريق التلغراف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.

7. هل تتوفر في مكان ما نماذج أو استمارات لطلبات التظلم التي ترفع إلى المحقق في الشكاوى؟

التفاصيل الخاصة بشرح كيفية تقديم طلب إلى محقق الشكاوى متوفرة في النشرات والمطويات الإعلامية التي توجد في مكتب المحقق العام في الشكاوى الكائن في براتيسلافا وعلى صفحة الإنترنت www.vop.gov.sk، حيث توجد أيضاً استمارات لطلبات التظلم التي يمكن تعبئتها وإرسالها مباشرة عبر الإنترنت إلى المحقق. كل النشرات الإعلامية ونماذج الطلبات المشار إليها متوفرة باللغات التي تتحدث بها الأقليات القومية القاطنة في الجمهورية السلوفاكية والتي تم التصديق بشأنها على نصوص الاتفاقية رقم 588/2001 من مجلدات القوانين الخاصة بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة باللغات الإقليمية ولغات الأقليات. هذه اللغات هي البلغارية والتشيكية والكرواتية والمجرية والألمانية والبولندية والعجربة والروسينية والأوكرانية. بالإضافة إلى توفر المعلومات الخاصة بطبيعة عمل وصلاحيات المحقق في الشكاوى باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية.

8. هل من الممكن استخدام اللغة الأم عند التواصل مع المحقق في الشكاوى؟

نعم، ذلك أن القانون المتعلق بالمحقق في الشكاوى يمكن الأفراد من استخدام لغتهم الأم عند التواصل معه وفي مثل هذه الحالة فإن الدولة تتحمل نفقات الترجمة.

9. هل من الممكن سحب طلب التظلم كالدعوى القانونية؟

نعم. ليس في النظام المتبع ما يمنع ذلك فيمكن لصاحب الشكاوى أن يسحب طلبه حتى تاريخ انجازه من قبل المحقق في الشكاوى وفي مثل هذه الحالات فإنه يتم حسب الطريقة المرعية قانونياً تجميد الطلب بإرجائه إلى أجل غير مسمى.

10. هل من الممكن إنابة شخص آخر عن صاحب العلاقة أمام المحقق في الشكاوى؟

نعم، لكن من أجل الحفاظ على الخصوصية وحماية البيانات الشخصية فإنه يستحسن فعل ذلك عند تقديم الطلب سواء بشكل خطي أو شفوي ويتم الإشارة إلى ذلك في المحضر. ليس من الضروري توثيق كاتب العدل للإنابة ذلك أن اللجوء إلى المحقق في الشكاوى متاح لكل من ينتابه شعور بأن القرارات الصادرة عن أجهزة الإدارة العامة أو البطة في التعاطي مع قضيته قد تسبب في انتهاك حقوقه الأساسية وحرية.

11. كم من الوقت سيستغرق البت في طلبى إذا تقدمت به إلى المحقق في الشكاوى؟ هل هناك مدة محددة قانونياً لذلك؟

لا ينص القانون الخاص بالمحقق في الشكاوى على مدة زمنية محددة للنظر في طلب التظلم. الطريقة المعمول بها هي النظر في الشكاوى المعروضة بحسب الترتيب الزمني لاستلامها وتعتمد سرعة النظر فيها على كميتها وطبيعة القضايا التي تتناولها.

12. هل يتحتم على المحقق في الشكاوى إعلامى بما يستجد أثناء النظر في طلبى؟ هل أحصل من المحقق في الشكاوى على رد خطى؟

مباشرة بعد وصول الطلب إلى مكتب المحقق العام في الشكاوى فإنه يتم إرسال إخطار لمقدم الطلب باستلامه بالإضافة إلى إرسال الرقم المتسلسل لطلبه من أجل تسهيل ويسر عملية التواصل مع مقدم الطب أو تقديم وثائق أخرى تضاف إلى الشكاوى. يرسل المحقق العام في الشكاوى رد خطي لمقدم الطلب يحتوي على النتائج التي تم التوصل إليها بعد النظر فيه والوصول إلى قرار.

13. هل يستطيع المحقق في الشكاوى أن يقدم للأفراد أو المؤسسات الإعتبارية تفسيراً للوائح القانونية الملزمة والمعمول بها ومتونها الأصلية؟

ليس من طبيعة عمل المحقق في الشكاوى تقديم تفسير للوائح القانونية المعمول بها أو متون النصوص القانونية المعتمدة للأفراد والمؤسسات الإعتبارية.

14. هل يحق للمحقق في الشكاوى تقديم مبادرة من طرفه لتغيير لائحة قانونية؟

ليس من حق المحقق في الشكاوى تقديم مبادرات تشريعية. بناء على تعليمات القانون الخاص بالمحقق في الشكاوى فإنه إذا اكتشف خلال النظر في الطلب المقدم أن القانون أو اللوائح القانونية المعتمدة أو التعليمات الداخلية الصادرة عن أجهزة الإدارة العامة تنتهك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد بإمكانه تقديم طلب لتغيير أو إلغاء القانون وذلك إلى الجهة المعنية.

15. هل بإمكانى اللجوء إلى المحقق العام فى الشكاوى للنظر فى طلبى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاك حقوقى الأساسية؟ وهل يجب على المحقق فى الشكاوى قبول مثل هذا الطلب للنظر فيه؟

بناء على القانون الخاص بالمحقق العام فى الشكاوى فإنه يمكن للمحقق إرجاء الطلب المقدم إذا كانت القضية التي يتعلق بها قد مر عليها مدة زمنية تتجاوز الثلاث سنوات منذ تاريخ تقديمه.

16. هل يجب تحمل نفقات النظر فى طلب التظلم المقدم للمحقق فى الشكاوى؟

لا يتحمل مقدم طلب التظلم أية نفقات أثناء النظر فى طلبه من قبل المحقق فى الشكاوى.

17. هل يمكن الطعن فى قرار المحقق فى الشكاوى؟ على سبيل المثال برفع اعتراض للمحقق الأوروبى العام فى الشكاوى؟

ليس لدى المحقق فى الشكاوى صلاحيات تخوله إصدار قرارات كما أنه لا يتبع مباشرة لأية جهة عليا يتسنى لمقدم الطلب اللجوء إليها فى حالة عدم رضاه عن الطريقة التي تم التعاطي بها مع قضيته من طرف المحقق فى الشكاوى. كما أنه ليس من صلاحيات المحقق الأوروبى فى الشكاوى تقييم النتائج التي توصل إليها المحققون الإقليميون، ذلك أن مهمته الأساسية تنحصر بالنظر فى الشكاوى الخاصة بتصرفات مؤسسات وأجهزة الإتحاد الأوروبى.

18. هل من الضروري قبل رفع شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فى شتراسبورغ اللجوء إلى المحقق فى الشكاوى؟

ليس من الضروري فعل ذلك فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فى شتراسبورغ لا تشترط مسبقا اللجوء إلى المحقق فى الشكاوى فى إطار استنفاد كافة القنوات المحلية لمقدم الشكاوى. كما أن القضاء لا يعتبر من ناحية تشريعية جهاز المحقق العام وسيلة فاعلة لتصحيح الأخطاء وذلك وفقا لتعليمات المادة 13 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

19. هل يمكن للمحقق فى الشكاوى النظر فى البلاغ الجرمى الذى يحقق فيه جهاز الشرطة المعنى؟

طبيعة عمل المحقق فى الشكاوى لا علاقة لها بصلاحيات اتخاذ القرارات الممنوحة لمحقيقي جهاز الشرطة والإدعاء العام والقضاء باستثناء الإدارة الحكومية للجهاز القضائي والأخطاء الفنية والإجرائية التي يمكن أن يقع فيها القاضي.

20. يمكن لى اللجوء إلى المحقق فى الشكاوى إذا كان لدى انطباع بأن هناك ملاحظة غير مبررة من طرف المحكمة؟

حل القضايا المتعلقة بالمماثلة فى البت فى النزاعات والقضايا المعروضة من طرف القضاء هي من طبيعة عمل المحقق فى الشكاوى. فإذا كان المتقدم بطلب التظلم يريد الحصول على حقوقه المشروعة عن طريق اللجوء إلى المحقق فى الشكاوى فإنه يتعين عليه أن يلحق الشكاوى برقم الإضبارة القضائية ويذكر اسم المحكمة التي تتولى النظر فى القضية وتاريخ آخر تصرف إجرائي تم من طرفه. من اللازم أيضا

تقديم صورة عن الوثائق التي تثبت صحة الحثيات التي تتضمنها الشكوى. ولا بد من التنويه في هذه الحالة إلى أن محقق الشكاوى لا يستطيع التدخل في عمل القضاء أو التأثير على القرارات التي يصدرها أو التدخل في مجريات القضية أو الترافع بالنيابة عن الطرف المعني أو تقديم الإقتراحات أو الإستدراكات بالنيابة عن صاحب العلاقة. إن تصرفا من هذا القبيل يؤدي إلى انتهاك استقلالية القضاء التي كفلها الدستور وإلى التصادم مع الأسس والأعراف الدستورية المتبعة.

21. هل يستطيع المحقق في الشكاوى أن يعيد النظر في الإجراءات أو القرارات الصادرة عن المحاكم الإقليمية ومكتب الإدعاء؟

ليس من طبيعة عمل المحقق في الشكاوى التدخل في عمل مكتب الإدعاء العام والمحاكم باستثناء الأجهزة الإدارية والتنظيمية للمحاكم وفي الحالات التي يعتقد فيها أن القاضي قد أخل في الجوانب الإجرائية. ليس في مقدور المحقق العام في الشكاوى التدخل في عمل وقرارات القضاء ومكتب الإدعاء أو إعادة النظر في القرارات الصادرة عن القضاء أو إلغائها. كما أنه لا يتمتع بأية سلطة تتيح له إلغاء أو تغيير أو إستبدال القرارات الصادرة عن القضاء والإدعاء العام بقرارات صادرة من طرفه.

أين وكيف يمكن الحصول على معلومات عن المحقق في الشكاوى؟

يمكن تصفح موقع المحقق في الشكاوى على شبكة الإنترنت: www.vop.gov.sk تحتوي صفحة الإنترنت على لمحة عن طبيعة عمل المحقق في الشكاوى واستمارات معدة لتقديم طلبات التظلم والتي يمكن تعبئتها وإرسالها مباشرة عبر البريد الإلكتروني إلى المحقق في الشكاوى. هذه النماذج والمعلومات متاحة على الموقع بلغات الأقليات القومية التي تعيش في سلوفاكيا والتي تم المصادقة عليها قانونيا برقم 588/2001 من مجلدات القوانين الخاصة بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة باللغات الإقليمية ولغات الأقليات. هذه اللغات هي البلغارية والتشيكية والكرواتية والمجرية والألمانية والبولندية والعجربة والروسينية والأوكرانية. بالإضافة إلى توفر المعلومات الخاصة بطبيعة عمل وصلاحيات المحقق في الشكاوى باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية.

كما يمكن الحصول على مزيد من المعلومات بمراجعة مكتب المحقق في الشكاوى على العنوان التالي:

Kancelária verejného ochrancu práv
P. O. BOX 1, 820 04 Bratislava 24
tel. č.: 02/48287239, 02/43634906
fax: 02/48287401
e-mail: sekretariat@vop.gov.sk



من الممكن مراجعة مكتب المحقق في الشكاوى بشكل شخص ودون الحاجة إلى تحديد موعد مسبق في المقر الكائن في براتيسلافا، حي الروجينوف، شارع نيفيدزوفا رقم 5 في أوقات العمل الرسمية من الساعة الثامنة صباحا وحتى الرابعة بعد الظهر. كما يمكن تقديم طلبات التظلم خلال الأوقات الرسمية في مدن وأحاء سلوفاكيا المختلفة. يشير الجدول المرفق إلى أوقات العمل والمدن التي تحتضن فروع لمكتب المحقق في الشكاوى. للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال على الأرقام الموجودة في الجدول.